



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



# مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السابعة والثلاثون

عمّان، الأردن 5-8 فبراير/شباط 2024 و 4-5 مارس/آذار 2024

التحول الأزرق للنظم الغذائية المائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

## الموجز

تعتبر النظم الغذائية المائية حاسمة الأهمية بالنسبة إلى الأمن الغذائي وسبل العيش واقتصادات بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وبإمكانها مساعدتها على تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وإنّ التجارة في المنتجات المائية كبيرة داخل الإقليم وعالمياً. وتتمتع النظم الغذائية المائية في المياه البحرية والمياه العذبة بالقدرة على إنتاج أغذية أكثر استدامة وقدرة على الصمود، وتدعم سبل العيش في الإقليم من خلال التنمية المستدامة والهادفة. وتوفر خارطة الطريق للتحويل الأزرق التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2030 ومجالات الأولوية البرمجية المرتبطة بها خطة عمل لتوجيه الدول الأعضاء نحو تحقيق نظم غذائية مائية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة ضمن سياقها الاقتصادية والاجتماعية والموارد الوطنية الخاصة بها. ويستند التحويل الأزرق إلى ثلاثة أهداف أساسية: التكثيف والتوسع المستدامان لتربية الأحياء المائية؛ والإدارة الفعالة لجميع مصايد الأسماك؛ وتحديث سلاسل القيمة للأغذية المائية.

تلخص هذه الوثيقة جدول أعمال التحويل الأزرق لمنظمة الأغذية والزراعة وتقدم لمحة عامة عن كيفية تطبيق ذلك في سياق إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتحدد الوثيقة بعض المجالات لبناء القدرات والمساعدة الفنية التي قد تكون ذات أولوية إقليمية، والتي تشمل الابتكار والاستثمار في تربية الأحياء المائية، ودعم تحسين تقييم مصايد الأسماك من أجل الإدارة المستدامة والتكيفية، وتعزيز الدعم لسياسات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ومراجعة آليات دعم مصايد الأسماك وارتباطها بالتجارة. كما تحدد الفرص الرئيسية للأعضاء في جميع الدول النامية للاستثمار في التحويل الأزرق وتعزيزه في نظمها الغذائية المائية لزيادة مساهمتها في النظم الغذائية المائية بهدف توفير نسبة أكبر بكثير من الأغذية المغذية وسبل العيش القادرة على الصمود اللازمة لتحقيق خطة عام 2030 للتنمية المستدامة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

## الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى تقديم التوجيهات بشأن الأولوية للمساعدة الفنية لدعم النظم الغذائية المائية من خلال المجالات التالية:

- (أ) تنفيذ أهداف خارطة طريق التحول الأزرق التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2030 وضمن إدراج الأغذية المائية في برامج عمل بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛
- (ب) وتعزيز التعاون الإقليمي والإدارة من أجل مصايد الأسماك المستدامة والتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية؛ من خلال تعزيز فعالية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في خليج وجزر عُمان وبحر العرب، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وإنشاء هيئات إقليمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأحمر وخليج عدن؛
- (ج) وتعزيز الوصول إلى التمويل الأزرق والمناخي من أجل القدرة على الصمود والابتكار وتحويل النظم الغذائية المائية؛
- (د) ودعم برامج بناء القدرات الإقليمية المبنية على واحد أو أكثر من مجالات الركائز الأساسية التالية:
  - 1- توفير التوجيهات بشأن اتجاه السياسات الوطنية لتحفيز المزيد من الابتكار والاستثمار في مجال تربية الأحياء المائية وتعزيز الأعمال التجارية المستدامة في مجال تربية الأحياء المائية استجابة لمخاطر المناخ؛
  - 2- وتحسين نظم جمع البيانات عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتقييم الأرصاد، والأدوات المتكاملة لإدارة الاستخدام والصون المستدامين، ودعم صناع القرار، وضمن زيادة وصول الجمهور إلى المعلومات؛
  - 3- وتعزيز سياسات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق والاستثمار فيها بدعم من خطط العمل الوطنية بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية والصكوك العالمية؛
  - 4- وضمن إدراج المنافع التغذوية للأغذية المائية في استراتيجيات وسياسات الأمن الغذائي والتغذية والصحة العامة، وإدراجها في الخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية كجزء من نهج النظم الغذائية.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@FAO.ORG

## أولاً - المقدمة

1- توفر الأغذية المائية ما لا يقل عن 20 في المائة من متوسط تناول الفرد من البروتينات الحيوانية، بالنسبة إلى 3.3 مليارات شخص، مما يتيح مصدرًا فريدًا لأحماض أوميغا-3 الدهنية والمغذيات الدقيقة الأساسية التي تعتبر بالغة الأهمية لنمو الإنسان الذهني والجسدي. وعلاوةً على ذلك، ثبت أن استهلاك الأسماك يقلل من ضغط الدم، ويخفض مستويات الكوليسترول، ويحسن وظائف القلب والأوعية الدموية.<sup>1</sup> وفي عام 2020، اعتمدت سبل عيش حوالي 600 مليون شخص على المستوى العالمي على النظم الغذائية المائية، بما في ذلك 58 مليون شخص يعملون في الإنتاج الأولي. وعند النظر في سلسلة القيمة بأكملها، فإن حوالي نصف العاملين هم من النساء. وفي العام نفسه، بلغت قيمة المبيعات الأولى للإنتاج المائي حوالي 406 مليارات دولار أمريكي، وبلغت قيمة الصادرات العالمية من المنتجات المائية، باستثناء الطحالب، 150 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 176 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وتمثل المنتجات المائية إحدى السلع الغذائية الأكثر تداولاً عالمياً.

2- وتعتبر النظم الغذائية المائية التي تتكون من مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية بالغة الأهمية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وتلعب دورًا هامًا في الأمن الغذائي والتغذية وسبل عيش المجتمعات.

3- وبالمقارنة مع كل البروتينات الحيوانية الأخرى تقريبًا، تتميز نظم إنتاج الأغذية المائية بانخفاض نسبي في انبعاثات الكربون<sup>2</sup> واستهلاك المياه والبصمة البيئية. كما أنها توفر منافع غير مباشرة لأصحاب المصلحة، مثل الإشراف البيئي وخدمات النظام الإيكولوجي والهوية الثقافية. ويظهر حجم هذه المنافع الفرص التي توفرها النظم الغذائية المائية لدعم أهداف التنمية المستدامة.

4- ومع أنّ النظم الغذائية المائية تعدّ منتجة كفاءة للأغذية المغذية، ثمة شواغل تتعلق باستدامتها. إذ يعيق التلوث والصيد المفرط وسوء إدارة مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية غير الفعالة والمكثفة، والتوزيع غير العادل للمنافع على طول سلاسل القيمة، من بين أمور أخرى، قدرة النظم الغذائية المائية على تعظيم مساهمتها في التنمية المستدامة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والعالم بشكل عام.

5- ويقرّ الإعلان بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية،<sup>3</sup> الذي اعتمده لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) خلال دورتها الرابعة والثلاثين في عام 2021، إقرارًا كاملاً بمساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية، وقدرتها على الاستعداد للآثار المتوقعة لتغيّر المناخ والاستجابة لها، والتزامها بالاستدامة. وتماشياً مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031،<sup>4</sup> وإعلان لجنة مصايد الأسماك بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لعام 2021 وأهداف هدف التنمية المستدامة 14، وضعت المنظمة خارطة

<sup>1</sup> <https://www.unnnutrition.org/library/publication/role-aquatic-foods-sustainable-healthy-diets>

<sup>2</sup> MacLeod, M.J., Hasan, M.R., Robb, D.H.F. et al. Quantifying greenhouse gas emissions from global aquaculture. *Sci Rep* 10, 11679 (2020). <https://doi.org/10.1038/s41598-020-68231-8>

<sup>3</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2021. إعلان لجنة مصايد الأسماك لعام 2021 بشأن استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. روما. <https://www.fao.org/documents/card/ar/c/CB3767AR>

<sup>4</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2021. الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031. روما. <https://www.fao.org/3/cb7099ar/cb7099ar.pdf>

طريق التحول الأزرق للفترة 2022-2030 ومجال الأولوية البراجمجة لزيادة مساهمتها في الأنماط الغذائية الصحية، وضمان الإشراف البيئي، والنمو الشامل والمستدام.

6- وتستعرض هذه الوثيقة تأثير النظم الغذائية المائية على إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالإضافة إلى الفرص والإجراءات المحتملة لتحقيق التحول الأزرق.

## ثانيًا - التحول الأزرق

7- تشير تقديرات المنظمة إلى أنه من خلال تحويل النظم الغذائية المائية العالمية، يمكن أن ينمو الإنتاج العالمي للأغذية المائية من 178 مليون طن في عام 2020 إلى حوالي 250 مليون طن سنويًا بحلول عام 2050، في ظل سيناريو الطريق الصحيح، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك الفعلي للأغذية المائية إلى 25.5 كيلوغرامات سنويًا بحلول عام 2050. ومع ذلك، فإن إنتاج المزيد من الأغذية المائية لا يؤدي تلقائيًا إلى انخفاض معدلات الجوع أو تحسين سبل العيش أو تحقيق نتائج مستدامة. ويتطلب ذلك جهدًا متضافرًا يأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية بالإضافة إلى الجدوى الاجتماعية والاقتصادية لكل عنصر من عناصر النظام الغذائي المائي.

8- وإنّ التحول الأزرق<sup>5</sup> جهد محدد الأهداف تستخدم الوكالات والحكومات والجهات المعنية بموجبه المعارف والأدوات والممارسات الحالية والناشئة لضمان مساهمة النظم الغذائية المائية في الأمن الغذائي والتغذية والأنماط الغذائية الصحية الميسورة الكلفة للجميع وتعظيمها على نحو مستدام. وقد سلّط أعضاء المنظمة بالفعل الضوء على أهمية التحول الأزرق باعتباره رؤية المنظمة لتحقيق نظم غذائية مائية مستدامة<sup>6</sup> من خلال ثلاثة أهداف أساسية:

(أ) التكثيف والتوسع المستدامان لتربية الأحياء المائية من أجل تلبية الطلب العالمي على الأغذية المائية؛

(ب) وإدارة مجمل مصايد الأسماك إدارة فعالة من أجل توفير أرصدة وإنتاجية صحية وتأمين سبل عيش عادلة؛

(ج) وتحديث سلاسل القيمة لضمان الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنظم الغذائية المائية.

9- ويقدم التحول الأزرق رؤية للسبل التي يمكن من خلالها للنظم الغذائية المائية أن تعظم إمكاناتها، بصفتها عوامل محرّكة للعمالة والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتعافي الاقتصادي، لا سيما في مواجهة الصراع على الموارد والآثار المتوقعة لتغيّر المناخ.

## ثالثًا - التكثيف والتوسع المستدامان لتربية الأحياء المائية من أجل

### تلبية الطلب العالمي على الأغذية المائية.

10- إنّ تنامي عدد سكان العالم أكثر فأكثر وإدراك المنافع الصحية للأغذية المائية بشكل أكبر يعني أن الطلب العالمي سيواصل نموه. ونظرًا إلى تحديات الاستدامة في مصايد الأسماك الطبيعية، لا بد لتربية الأحياء المائية أن تنمو

<sup>5</sup> منظمة الأغذية والزراعة. 2022. التحول الأزرق - خارطة الطريق 2022-2030: رؤية لعمل المنظمة في مجال النظم الغذائية المائية. روما.

<https://www.fao.org/3/cc0459en/cc0459en.pdf>

<sup>6</sup> تقرير الدورة الثانية والسبعين بعد المائة لمجلس المنظمة.

بشكل مستدام لسدّ هذه الفجوة في الطلب على الأغذية المائية، بموازة توليد مصادر جديدة للدخل وفرص كسب العيش أو تأمين تلك الموجودة أصلاً.

11- وقد زاد الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية (الحيوانات المائية والطحالب) بنسبة 54 في المائة منذ عام 2011، ليتجاوز 126 مليون طن في عام 2021، ويظل أحد أسرع قطاعات الإنتاج الزراعي نموًا في العالم. وفي الإقليم، توفر تربية الأحياء المائية أيضًا ما يقرب من 31 في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للحيوانات المائية.

12- وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، زاد إنتاج تربية الأحياء المائية بنسبة 132 في المائة على مدى 20 عامًا ليصل إلى حوالي 1.8 أطنان في عام 2021 (بقيمة تزيد عن 2.5 مليارات دولار أمريكي<sup>7</sup>)، وتمثل جمهورية مصر العربية وحدها 90 في المائة من الإجمالي تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 5.6 في المائة. وبشكل عام، يأتي حوالي 87 في المائة من إجمالي إنتاج الأغذية المائية في الإقليم (مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) من أربعة فقط من بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التسعة عشر: جمهورية مصر العربية وسلطنة عُمان والمغرب وموريتانيا. ولدى العديد من البلدان أهداف نمو طموحة كجزء من استراتيجيات الأمن الغذائي الخاصة بها.

13- ويتوخى عنصر تربية الأحياء المائية في خارطة طريق التحول الأزرق التي وضعتها المنظمة ثلاث نتائج رئيسية:

(أ) نمو بنسبة 35 في المائة في الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية المستدامة بحلول عام 2030؛

(ب) ونمو العمالة في مجال تربية الأحياء المائية والعمالة الماهرة لتحسين الدخل وسبل العيش؛

(ج) وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في قطاع تربية الأحياء المائية لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030.

14- وبالنسبة إلى معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي تعاني من ندرة المياه والتي تفتقر إلى المياه السطحية، فإن خيارات نمو تربية الأحياء المائية على نطاق واسع لتحقيق أهداف الأمن الغذائي الإقليمي تقتصر إلى حد كبير على التوسع في قطاعات الأقفاس الشبكية الناشئة القريبة أو البعيدة عن الشاطئ وبرك المياه المالحة/المتوسطة الملوحة (على سبيل المثال، للروبيان).

15- وتتمتع تربية الأحياء المائية في عرض البحر بالقدرة على زيادة الإنتاجية، وتقليل التأثيرات البيئية، وتعزيز صحة الأسماك وسلامتها. ومع ذلك، فإنها تواجه أيضًا قيودًا فنية وتنظيمية واقتصادية واجتماعية (بما في ذلك رعاية العمال). وقد أظهرت تربية الأقفاس البحرية نتائج واعدة في الإقليم، على الرغم من أن توسيع نطاقها من المرجح أن يتطلب أيضًا مزيدًا من الحركة إلى المواقع في عرض البحر ذات القدرة الاستيعابية البيئية الأكبر (بما في ذلك الضغوط الحرارية والملوحة الناجمة عن المناخ). وسيطلب ذلك أيضًا نقل وتكييف تقنيات الأقفاس الأكثر تكلفة والموثوقة التشغيل في هذه البيئات ذات الطاقة العالية.

16- إنّ الخليج العربي ضحل جدًا عمومًا، ودرجة حرارة المياه فيه وملوحته شديدة للغاية بحيث لا تسمح بعمليات الأقفاس. وقد تمت تجربة الإنتاج البحري في المياه العميقة (<30 مترًا) والأكثر برودة والمتدفقة جيدًا في قطر

<sup>7</sup> ما يعادل أقل من 1.5 دولارات أمريكي/كلغم عند باب المزرعة؛ مما يعكس الحصة السائدة من أسماك البلطي منخفضة القيمة في هذه المرحلة الزمنية.

(52 كيلومترًا في عمق البحر، وعلى عمق 40 مترًا) وهي توفر حلاً محتملاً "ذكيًا مناخيًا" ولكنها تتكبد تكاليف رأسمالية وتشغيلية أعلى مقارنةً بالإنتاج المحاذي للشواطئ. وقد أنشأت سلطنة عُمان مؤخرًا مزرعة للأقفاص السمكية على مساحة إجمالية قدرها 1.5 ملايين متر مربع في بحر العرب. كما طورت المملكة العربية السعودية مشاريع على البحر الأحمر تهدف إلى إنتاج 300 طن من سمك الدنيس والقاروص.

17- ويوفر الإنتاج الساحلي في بيئة خاضعة للرقابة، والمعروفة بنظم إعادة تدوير تربية الأحياء المائية، إمكانية إنتاج التربية في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ذات الدخل المرتفع التي فيها عدد أكبر من المناطق الحضرية. وتشمل السمات المفيدة بيئيًا القدرة على ما يلي: (1) تركيز وإعادة استخدام المهدر الغني بالمغذيات؛ (2) وتحديد موقع المزارع في المواقع المهجورة، وهي مواقع أقل حساسية بيئيًا؛ (3) ومنع تسرب وانتقال مسببات الأمراض إلى البيئة. ومع أنّ تكنولوجيا نظم إعادة تدوير تربية الأحياء المائية قد نضجت بشكل كبير، فإن ارتفاع تكاليف رأس المال والتشغيل مقارنة بالنظم المفتوحة يعني أنه من غير المرجح أن تكون مجدية اقتصاديًا إلا لإنتاج أنواع ذات قيمة أعلى على نطاق واسع.

18- وقد قادت دول الخليج المرتفعة الدخل الإقليم في مجال الاستثمار في إعادة تدوير تربية الأحياء المائية. وتم إنشاء نظم لإنتاج سمك السلمون الأطلسي (*S. salar*)، وسمك الكنعد أصفر الذيل (*S. lalandi*)، والقاروص الأوروبي (*D. labrax*)، واللؤز البني المرقت (*E. cooides*)، وكافيار سمك الحفش (أي خيار عالي القيمة) في الإمارات العربية المتحدة وفي المملكة العربية السعودية والمناطق المحيطة بالمدن في دبي وأبو ظبي، أي في مواقع مشتركة مع أسواق بلدية كبيرة.

19- وقد يمثل استزراع المياه الساحلية قليلة الملوحة في الأحواض أو الخزانات أو الحظائر فرصة استثمارية أصغر بالنسبة إلى بعض بلدان الإقليم. ويوجد إنتاج محدود من أسماك البلطي في أحواض الحيازات الصغيرة في المناطق الداخلية القاحلة، وفي المزارع السمكية المتكاملة مع إنتاج المحاصيل أو تلك التي يتم دمجها في كثير من الأحيان كنظم استزراع مائية منفصلة في المزارع الزراعية. وفي منطقة الخليج، يستفيد هذا الإنتاج من الإعانات الزراعية المباشرة وغير المباشرة، مما يعمل بشكل فعال على تحويل الرعاية الاجتماعية إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ومع ذلك، هناك شركة واحدة - وهي الشركة الوطنية لتربية الأحياء المائية (NAQUA) - تمارس الاستزراع شبه المكثف للجمبري في مساحة 60 كيلومترًا من الأحواض الساحلية على ساحل البحر الأحمر، كما تم إنشاء مشاريع أخرى على نطاقات مختلفة في سلطنة عمان.

ثالثًا- 1 تشمل الاحتياجات الأساسية لتحويل تربية الأحياء المائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ما يلي.

- 20- زيادة القدرات الفنية في مجال التخطيط المكاني البحري واختيار مواقع الأقفاص وجمع البيانات البيئية.
- 21- ودعم الاعتماد الشامل للخطوط التوجيهية للتخطيط المكاني لتصميم وإدارة المناطق المخصصة لتربية الأحياء المائية<sup>10</sup> على المستوى الإقليمي، بما يتوافق مع نهج النظام الإيكولوجي لتربية الأحياء المائية والقواعد القائمة على معايير الجودة البيئية؛ لتقليل الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية الضارة والتفاعلات السلبية مع استخدامات الموارد الأخرى إلى أدنى حد ممكن.
- 22- وزيادة الوعي بشأن الاستعداد والاستجابة الوطنية للأمراض الحيوانية المائية الطارئة (مسار الإدارة التدرجية لتحسين الأمن البيولوجي لتربية الأحياء المائية، ومقاومة مضادات الميكروبات). وهذا مهم للحد من الأمراض العابرة للحدود، ودعم بناء القدرات على مستوى المؤسسات والمستوى الوطني والإقليمي للتخطيط الاستباقي للأمن البيولوجي (بما في ذلك الاستعداد لحالات الطوارئ، وتحليل المخاطر، والرصد، والمراقبة) وتصميم مسارات الإدارة التدرجية على المستويات الوطنية.

- 23- وإنّ إدراج "الأمن البيولوجي لتربية الأحياء المائية" كبنود دائم في جدول أعمال مجموعة العمل المعنية بتربية الأحياء المائية التابعة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك لديه القدرة على استقطاب مساهمات دعم بناء القدرات من القطاع الخاص وخبراء البحوث. وينبغي أن يدعم ذلك أيضاً وضع استراتيجيات إقليمية لبلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التي يمكنها الوصول إلى موارد المياه المشتركة، واعتمادها.
- 24- وبالنسبة إلى البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

## رابعاً- إدارة مجمل مصايد الأسماك إدارة فعالة من أجل توفير أرصدة وإنتاجية صحية وتأمين سبل عيش عادلة

- 25- بدأت المنظمة في نشر تحليلها المنتظم لحالة الأرصدة السمكية العالمية في عام 1974، وأدرجت تحليلاً موجزاً محدثاً في المطبوع الرئيسي الذي تصدره كل سنتين بعنوان "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم" منذ ذلك الحين. ويختلف اليوم قطاع مصايد الأسماك العالمي في عام 2022 بشكل ملحوظ عما كان عليه في السبعينيات، كما تختلف أيضاً الأرصدة السمكية المهيمنة ومواقعها وطرق استغلالها.
- 26- وبلغ متوسط إنزال مصايد الأسماك البحرية من إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المبلغ عنها إلى المنظمة (المصايد البرية، بما لا يشمل تربية الأحياء المائية) 3.8-4 ملايين طن سنوياً منذ أواخر التسعينيات، وهو ما يمثل حوالي 4.3 في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية البحرية في العالم، باتجاه تنازلي.
- 27- وتُعد الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك هدفاً أساسياً لخارطة طريق التحول الأزرق للفترة 2022-2030، ما من شأنه دعم الالتزام الوطني بأهداف التنمية المستدامة وضمان سبل العيش لملايين الأشخاص في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتحدد خارطة طريق التحول الأزرق للفترة 2022-2030 التي وضعتها المنظمة ثلاث نتائج عالمية رئيسية لعنصر مصايد الأسماك:

- (أ) تنفيذ الإدارة الفعالة لجميع مصايد الأسماك في العالم؛
- (ب) والإلغاء التدريجي لجميع أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- (ج) وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق في قطاع مصايد الأسماك للجميع.

- 28- وحيثما يتم تنفيذ الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، تتعافى الأرصدة السمكية، وتوفر مصايد الأسماك الطبيعية منافع اجتماعية وبيئية واقتصادية آمنة بشكل متزايد. ومع ذلك، فإن الأدلة المتزايدة على الآثار المتوقعة لتغير المناخ والمخاطر الأخرى على النظم الإيكولوجية المائية تستدعي النظر بشكل واضح في الضغوط المناخية ومخاطر الكوارث في إدارة مصايد الأسماك، ودمج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن تحسين الاتصال بإدارة الموارد الطبيعية أو إجراءات التنمية. ولهذا الغرض، سيسمح التحول إلى نهج إدارة مرنة وقابلة للتكيف بإجراء تعديلات مستمرة عند اكتشاف تأثيرات تغير المناخ.

- 29- ويتميز الإقليم بوجود ثلاثة مسطحات مائية شبه مغلقة - البحر الأحمر، وخليج عدن، والخليج العربي، والبحر الأبيض المتوسط مع نسبة كبيرة من الأرصد المشتركة. وتعمل الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك التي تضم الإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان والعراق وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية، على تعزيز التعاون الإقليمي بشأن الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك في الخليج، ولكن ذلك يتطلب دعماً وتعزيزاً مستمرين.
- 30- وتواصل الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط دعم بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتحسين التعاون وزيادة استدامة موارد البحر الأبيض المتوسط. وتوفر استراتيجيتها لعام 2030 لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود طريقاً للتحويل الأزرق في الإقليم.
- 31- ويفتقر اليوم البحر الأحمر وخليج عدن إلى أي ترتيبات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتعاون بين المؤسسات. وإدراكاً لهذه الحاجة، من الضروري أن تستمر الجهود لإنشاء منظمة إقليمية لإدارة تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك يكون شاملاً ويساعد الأعضاء على التكيف مع التغيرات في ظروف إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويحتاج الإقليم أيضاً إلى التعاون الوثيق لتقييم صحة الأرصد.
- 32- ويمثل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أحد التحديات الكبيرة التي تواجه إدارة مصايد الأسماك. وينبغي أن تستثمر بلدان الإقليم في نظم الرصد والمراقبة والإشراف وأن تساهم في بناء القدرات والتعاون لردع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقضاء عليه. وإنّ العديد من البلدان في الإقليم، سلطنة عُمان والصومال وليبيا والمغرب وموريتانيا، أطراف في اتفاق المنظمة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء. كما أن المملكة العربية السعودية في طور الانضمام للاتفاق بينما تقوم سلطنة عُمان والمغرب بالتنفيذ وقد قامتا بتحديث لوائحهما.
- 33- وتكتسي مصايد الأسماك صغيرة النطاق أهمية بالغة إن كانت الأغذية المائية ستدعم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وسوء التغذية في الإقليم. فعلى الصعيد العالمي، تعد مصايد الأسماك صغيرة النطاق عنصراً مهماً في مصايد الأسماك الطبيعية، حيث وفرت ما يقدر بنحو 36.9 ملايين طن من المصيد (متوسط الفترة 2013-2017)، وولدت 44 في المائة من إجمالي القيمة الاقتصادية للصيد<sup>8</sup> وأشركت 113.0 مليون شخص على طول مختلف سلاسل القيمة في عام 2016. وإن ما لا يقل عن نصف الأشخاص العاملين في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية على طول سلسلة القيمة بأكملها هم من النساء. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الذي يضم أكثر من خمسين ألف صياد، تساهم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بأكثر من 95 في المائة من إجمالي الإنتاج البحري من مصايد الأسماك الطبيعية.

### خامساً - تحديث سلاسل القيمة لضمان الجدوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنظم الغذائية المائية.

- 34- تشمل سلاسل قيمة الأغذية المائية مجموعة كاملة من الأنشطة وأصحاب المصلحة المشاركين في إنتاج المنتجات وتحويلها وتسليمها للمستهلكين. وسيضيف الارتفاع إلى سلاسل القيمة الأكثر كفاءة وشمولاً والمنخفضة الانبعاثات

<sup>8</sup> منظمة الأغذية والزراعة وجامعة ديوك والمركز العالمي للأسماك، 2023. تسليط الضوء على الصيد الخفي: مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في التنمية المستدامة. روما. <https://www.fao.org/3/cc4576en/cc4576en.pdf>



والقادرة على الصمود، أو يخلق، قيمة أكبر للأغذية المائية، ويطلق المزيد من الثروة والأغذية من النظم الغذائية المائية، ويدعم سبل العيش القادرة على الصمود ويساهم في الحد من الفقر. ويمكن أن تقلل سلاسل القيمة الفعالة والشاملة أيضًا من الفاقد والمهدر من الأسماك، وتحسّن الوصول إلى الأسواق، وتوفر أغذية أكثر أمانًا، وتحسّن التوزيع والوصول إلى الأغذية المائية، وتعزز الشفافية ودعم الابتكار التكنولوجي في هذا القطاع.

35- وتحدد خارطة طريق التحول الأزرق للفترة 2022-2030 التي وضعتها المنظمة أربع نتائج علمية رئيسية لسلاسل قيمة الأغذية المائية:

(أ) زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي للأسماك بشكل كبير بحلول عام 2030، وخاصة في بلدان الجنوب العالمي؛

(ب) والحدّ من الفاقد والمهدر من الأسماك بمقدار النصف بحلول عام 2030؛

(ج) وضمان قدرة المصدرين الحاليين والمحتملين في المستقبل على الامتثال الكامل لمتطلبات سوق الاستيراد في البلدان المستوردة الرئيسية؛

(د) والإلغاء التدريجي لجميع أشكال التمييز والإساءة ضد المرأة على طول سلسلة القيمة.

36- وترتبط مستويات استهلاك الفرد من المأكولات البحرية في الإقليم ارتباطًا وثيقًا بالإنتاج المحلي ومستويات الدخل في البلاد. ويؤدي هذا إلى تباين واسع في مستويات الاستهلاك بين دول إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، إلى جانب الاعتماد الكبير على واردات المأكولات البحرية في الدول ذات الدخل المرتفع التي تشهد أسرع نمو في الطلب. وينبغي أن تعالج بلدان الإقليم المستويات المناسبة من الاعتماد على الذات من خلال إنتاج الأغذية المائية المحلية، مع إجراء تقييمات لقدرة سلسلة الإمدادات الأوسع على الصمود لضمان الوصول إلى الأغذية المائية في جميع أنحاء الإقليم. وينبغي أن تحظى نتائج الصحة العامة والتغذية باهتمام أكبر عند اختيار نظم الإنتاج والأنواع والسلاسل، مع تعزيزها من خلال تخصيص المناسب للحوافز الحكومية.

37- وقد بلغ إجمالي التجارة بالمنتجات المائية مستوى قياسيًا جديدًا قيمته 177 مليار دولار أمريكي في عام 2021 بعد انخفاضه على التوالي في عامي 2019 و2020، مما يجعل الأغذية المائية واحدة من أكثر المنتجات الغذائية تداولًا. وبفضل مناطق التجارة الحرة الواسعة والبنية التحتية اللوجستية، تعد دولة الإمارات العربية المتحدة مركزًا رئيسيًا لاستيراد المأكولات البحرية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتصديرها (مع 133 شريكًا لاستيراد المأكولات البحرية و102 شريك تصدير في الفترة من 2019 إلى 2020). ويتم تعزيز ظروف التجارة الحرة من خلال المستويات العالية السائدة من الاعتماد على الواردات الغذائية والفرص المربحة لتجارة المأكولات البحرية ذات القيمة المضافة. وبالتالي، ليس هناك إقبال كبير على اتخاذ تدابير حمائية، وتمثل المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية أكبر البلدان المتلقية لهذه الصادرات.

38- وستظل سلسلة الإمدادات لمنتجات تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية معقدة نظرًا إلى أنه يمكن الاستعانة بمصادر خارجية للتصنيع في بلدان أخرى بتكاليف عمالة وإنتاج أقل. وغالبًا ما تعبر المنتجات المائية الحدود الوطنية عدة مرات قبل الاستهلاك النهائي ويتمثل العائق الرئيسي أمام صادرات المنتجات المائية في التعدد الكبير في نظم التفتيش ومعايير سلامة المستهلك في البلدان المستوردة. ويتم رفض العديد من السلع الغذائية أو احتجازها أو تدميرها لأن المصدرين ليسوا على دراية كاملة بضوابط الاستيراد. وقد أجرت المنظمة تحليلًا علنيًا لإخطارات الاستيراد الواردة من أكبر

البلدان المستوردة منذ عام 2016 والمتاحة على موقع نظام المعلومات الخاص بإحصائيات الأسماك (FishStatJ)<sup>9</sup> والنظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك التابع للمنظمة (GLOBEFISH)،<sup>10</sup> لتحسين الشفافية وتوزيع المعلومات، فضلاً عن لوائح سلامة الأغذية.<sup>11</sup>

39- وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاقات العالمية مثل اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك قد تؤثر على تجارة الأغذية المائية في الإقليم. وتلتزم المنظمة بدعم الأعضاء في تقييم تأثير هذه الاتفاقات وبناء القدرات لدعم تنفيذها.

40- ولدعم امتثال الأعضاء للوائح أسواق التصدير وتحقيق الوصول السلس إلى الأسواق، قدمت المنظمة أيضاً مبادرات مستمرة لبناء القدرات في مجال سلامة الأغذية وجودة المنتجات المائية. وسيساعد استيعاب التكنولوجيات الجديدة لتحسين عمليات ما بعد الصيد والحد من الآثار البيئية وكذلك فقدان الأسماك وهدرها على طول سلسلة القيمة وبناء القدرات لتحسين الأمن البيولوجي المائي وتقييم عبء الأمراض ومنع تطور مقاومة مضادات الميكروبات في النظم الغذائية المائية، على مواصلة تعزيز الاستدامة البيئية لأنشطة الإنتاج.

41- وهناك فرص تجارية متزايدة للانتفاع بالمنتجات الثانوية في استخدام الأغذية المائية، حيث أن تجهيز الأسماك يولد عادة حوالي 50 في المائة من المنتجات الثانوية. ويمكن تحويلها إلى أغذية، وجلد السمك، وعلف، ودقيق السمك، وفيتامينات، ومستخلصات كيميائية حيوية، وزجاج. وبالإضافة إلى ذلك، هناك طلب متزايد على الأغذية المشتقة من المنتجات الثانوية للأسماك، مما يؤدي إلى إنتاج منتجات غنية بالمغذيات وغير مكلفة مشتقة من أجزاء الأسماك. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يفقد كل عام أكثر من 30 بالمائة من أغذيته بسبب الفاقد والمهدر<sup>13</sup> وهو ما يقارب المتوسط العالمي. ومع ذلك، فإن هذا يمثل مشكلة خاصة في إقليم يعاني من ندرة المياه في كل مكان والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية. وللحد من الفاقد والمهدر من الأسماك، لدى المنظمة برامج وأدوات محددة لتحديد مدى جدوى الاستخدامات البديلة للمهدر من الأسماك.

42- ويدعم تعزيز الأمن البيولوجي وتنظيم سلامة الأغذية التجارية الإقليمية ذات القيمة المضافة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت حوالي 25 في المائة من قيمة الصادرات في الفترة من 2019 إلى 2022 مخصصة لإعادة تصدير المأكولات البحرية غير المحولة. وقامت المملكة العربية السعودية ببلورة وتنفيذ استراتيجية للأمن الحيوي في نظامها الغذائي المائي وهي تقوم بالتعاون مع المنظمة لتوسيع نطاقها على المستوى الإقليمي، وعملت جمهورية مصر العربية بشكل وثيق مع المنظمة وأعدت استراتيجية وطنية للأمن الحيوي وخططت لإطلاقها وتنفيذها في المستقبل القريب.

43- وينبغي أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار التزامات البلدان باتفاق باريس (على سبيل المثال من خلال مساهماتها المحددة وطنياً) والأولويات المفصلة في خطط التكيف الوطنية، والاستراتيجيات طويلة الأجل، وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والاستدامة، والاقتصادات القادرة على الصمود ومنخفضة الكربون، لتحسين الاستدامة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ في سلاسل إمدادات الأسماك وتربية الأحياء المائية.

<sup>9</sup> <https://www.fao.org/fishery/en/statistics/software/fishstati>

<sup>10</sup> <https://www.fao.org/in-action/globefish/import-notifications/en/>

<sup>11</sup> <https://www.fao.org/in-action/globefish/countries/food-safety-regulation-for-fishery-and-aquaculture-products/en/>

## سادساً- التحول الأزرق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

44- تمثل المجالات المحددة أعلاه احتياجات وأولويات نموذجية لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وهي مدرجة ضمن الأولوية الإقليمية 3 للمنظمة بشأن خضرة الزراعة، وندرة المياه والإجراءات المتصلة بالمناخ، وتشمل في الوقت ذاته الأولويات الإقليمية الأخرى. ويجب أن تكون الحلول المحددة عبارة عن برنامج عمل قطري أو إقليمي فرعي محدد للمساهمة بشكل أفضل في النظم الزراعية والغذائية الأكثر كفاءة وشمولية وقدرة على الصمود. وتعدّ المنظمة الوكالة الفنية الرائدة لدعم تلبية هذه الحاجة، وهي تبحث من خلال تنفيذ خارطة طريق التحول الأزرق للفترة 2022-2030 عن طرق لدعم إجراءات المتابعة من خلال ما يلي:

- (أ) الترويج لخارطة طريق التحول الأزرق للفترة 2022-2030 في برنامج عمل بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛
- (ب) وتعزيز الانتفاع بالتمويل الأزرق والمناخي من أجل القدرة على الصمود والابتكار وتحويل النظم الغذائية المائية؛
- (ج) وتعزيز التعاون الإقليمي والإدارة من أجل مصايد أسماك مستدامة وتعزيز التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية من خلال تعزيز فعالية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في خليج وجزر عُمان وبحر العرب، وإنشاء منظمة إقليمية لتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن؛
- (د) ودعم برامج بناء القدرات الإقليمية التي تتمحور حول مجال أو أكثر من مجالات الركائز الأساسية التالية:
  - 1- توفير التوجيهات بشأن اتجاه السياسات الوطنية لتحفيز المزيد من الابتكار والاستثمار في تحويل تربية الأحياء المائية وتعزيز الأعمال التجارية المائية في سياق تغير المناخ؛
  - 2- وتحسين نظم جمع البيانات عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتقييم الأرصد، وأدوات إدارة الاستخدام المستدام والصون المتكامل، لدعم صانعي القرار، وضمان زيادة وصول الجمهور إلى المعلومات؛
  - 3- وتعزيز سياسات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية والاستثمار فيها بدعم من خطط العمل الوطنية بما يتوافق مع الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق.
  - 4- وضع سياسات التغذية في مجال الصحة العامة، مثل الخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية لتعزيز دور الأغذية المائية في الأنماط الغذائية الصحية ودورها في النظم الأخرى.